القوى الفاعلة في القرار السياسي الاسرائيلي

م. د. علي جاسم محمد التميمي

المقدمة

تعد عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة، ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي قاصرا على القرارات الداخلية في الدولة بل امتد الى القرارات التي تتخذها في السياسة الخارجية وكذلك اضحى التميز بين ما يسمى قرارا داخليا وما يسمى بقرار خارجي امرا مهماً. كما ان دراسة عملية صنع القرار السياسي تعد مدخلا مهما في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم، فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة ودرجة تطور هذه الأنظمة والقوى المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في تلك الدول فالقرارات كما يعرفها (ديفيد ايستون) هي بمثابة مخرجات النظام السياسي أيا كان شكله والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء أكانت هذه القيم داخلية ام خارجية كما يعرف عملية صنع القرار بأنها عملية الاختيار الواعي بين بدائل متاحة وعديدة لايخلو أي منها من عنصر الشك ومن ثم فإن أساس عملية صنع القرار هي الخيار بين البدائل المتاحة.

دخلت العملية السياسية في إسرائيل مرحلة جديدة بعد انتخابات الكنيست الرابع عشر سنة ١٩٩٦ تتسم هذه المرحلة بتشدد المواقف الإسرائيلية الى حد جمود العملية السياسية بعد إعادة الانتشار في مدينة الخليل، والملاحظ ان هناك اختلاف في وجهة نظر الأطراف على اعتبار رئيس حكومة إسرائيل (بنيامين نتنياهو) هو المسؤول الأول عن هذا الجمود، وهناك من يرى ان تأثير اليمين الإسرائيلي المتطرف في صنع القرار بينما برز طرف ثالث ان رئيس الحكومة ليس الا رهينة في ايدي الأحزاب

المتطرفة ولاسيما المتدينة والاصل ان هناك قوى كثيرة مؤثرة في صنع القرار السياسي في إسرائيل.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع محل الدراسة وهو القوى الفاعلة في القرار السياسي الإسرائيلي كونه من المواضيع حديثة الطرح على الساحة الاكاديمية من ناحية القوى المؤشرة في صنع القرار السياسي سواء أكانت أحزاب ام حركات او شركات متعددة الجنسيات وغيرها وكذلك من ناحية حالة الدراسة وهي إسرائيل التي يكتنفها الغموض في نظامها السياسي وطرق صناعة القرار السياسي.

منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة من خلال دراسة النظام السياسي الاسرائيل وكيفية صنع القرار السياسي الإسرائيلي والقوة المؤثرة في ذلك وخاصة من خلال دراسة التغيرات التي حدثت بعد عام ١٩٦٧ على الساحة الاسرائلية بهدف التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات التي تخدم هدف الدراسة.

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية أساسية وهي ان عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل خاضعة الى تأثير القوى الفاعلة في الساحة السياسية الاسرائلية من أحزاب وحركات وشركات تكون فاعلاً رئيسياً في صنع القرار في إسرائيل.

هيكلية البحث

عمدنا الى تقسيم البحث على ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول منه مراكز القوى في إسرائيل واهمها هي الأحزاب السياسية وجماعات الضغط التي تناولناها على شكل مطلبين الأول خصص للأحزاب السياسية والثاني اوضحنا فيه جماعات الضغط والمصالح .

اما المبحث الثاني:- فقد تناولنا فيه تحولات المجتمع والنظام الإسرائيلي بعد عام ١٩٦٧ وكذلك قسم على مطلبين الأول تناولنا فيه التحول على الصعيد الاقتصادي والمطلب الثاني وضحنا فيه التحول على الصعيد الايدولوجي.

اما المبحث الثالث فكان بعنوان دور المؤسسات في عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل وقسم على مطلبين الأول:- تناولنا فيه دور المؤسسة المدنية والمطلب الثاني تناولنا فيه دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي في إسرائيل وبعدها كانت الخاتمة.

المبحث الأول: مراكز القوى في إسرائيل

يضم النظام السياسي الإسرائيلي مجموعة من القوى السياسية الفاعلة التي تمثل الاطار الرسمي لطبيعية ممارسة السلطة، وصنع القرارات والتخطيط الاستراتيجي في إسرائيل ومن هذه القوى السياسية والأحزاب وجماعات الضغط (الهستدردت) والمؤسسة العسكرية الاسرائلية التي سنتناولها تباعا.

المطلب الأول: أولا:- الأحزاب السياسية

تتميز الأحزاب السياسية بالتعدد، الذي يعد من ابرز خصائص النظام السياسي الإسرائيلي، ومرجع هذا التعدد هو تنوع الطوائف، وتباين الاتجاهات وتفاوت الأصول التي تسعى كل منها للتعبير عن نفسها بشكل حزب سياسي[١]. ولهذه الأحزاب مصادر تمويل ظاهرة ومستترة فالظاهرة تشمل المخصصات والضرائب الرسمية للحزب، اما المستترة فتشمل التبرعات من مصادر سرية يجب عدم الكشف عنها للجمهور، وهذه الأحزاب لاتختلف فيما بينها كثيرا فهي في مجال السياسة الخارجية والامن القومي لاتختلف الا من حيث الدرجة وأسلوب التغير الا انها جميعا تركز على القوة والمصلحة الوطنية انطلاقا من طبيعة نشأتها وتكوينها[٢].

---

[١] علاء عبد الرحمن العزي، الأحزاب الاسرائلية في الممارسة السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٠، ص٢٠.

[٢] اسعد رزوق، نظرة في أحزاب إسرائيل، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٦٦،ص٢٧.

إنّ هناك عوامل داخلية تعمل على تقلب العلاقات والتوازنات الرسمية بين اللاعبين الاساسين، وذلك من خلال اما سياسة الائتلاف او مجلس الوزراء او عدد مقاعد الأحزاب داخل الحكومة مثل الأحزاب الدينية ومنها الحريديم وأحزاب ذات اتجاه ديني قومي وأحزاب تعمل اجندة محدودة وان معدل حياة الحكومة في إسرائيل لايتعدى سنتين، ومايدعم ذلك الإحصائية التي اجراها البنك الدولي سنة ٢٠٠٧ صنف إسرائيل على انها اقل الدول تمتعا بالاستقرار السياسي مما يؤثر سلبا في صناعة القرار السياسي فيها ضاربا عدد من الأمثلة للحكومات المختلفة التي توالت على الإدارة في إسرائيل ووصف اكثر قراراتها بالارتجالية المفاجئة[٣].

وكذلك سيطرة المجموعات الصغيرة من القيادات السياسية داخل الحزب على صناعة القرار السياسي، وتحكمها باختيار المرشحين لتولي مناصب سياسية او عامة، وكذلك تأثير البرامج السياسية التي تتغير طبقا لاسباب تكتيكية او تغير في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي على صناعة القرار مثل انسحاب (شارون) الأحادي الجانب من غزة واعلان (أولمرت) عن نيته تنفيذ انسحاب احادي الجانب من الضفة الغربية، وهذه امثلة على براجماتية صنع القرار مما يدل على ان السياسة في إسرائيل هي مهنة او وظيفة نتيجة سيطرة السياسين الموظفين على البيروقراطية السياسية التي يتم تبريرها باستخدام المنطق الايدولوجي.[٤]

تصنيف الأحزاب (الاسرائلية) الى اربع مجموعات

أولا:- الأحزاب الاشتراكية العمالية:- وتعد نفسها ممثلة الطبقة العاملة في إسرائيل تطالب باقتصاد اشتراكي مختلط، وتشمل أحزاب عدة تعرضت لعمليات انشقاق واندماج متعددة واهمها (المباي- احدوت- هاعفوداه- رافي والمابام) وشكلت

---

[٣] محسن صالح، الكيان الإسرائيلي بعد ٧١ عام قراءة في تموضعه الاستراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، ٢٠١٦،ص٩.

[٤] كريم الجندي، صناعة القرار الإسرائيلي (الاليات والعناصر المؤثرة)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت،٢٠١١،ص١٧.

الأحزاب الثلاث الأولى حزب العمل الموحد عام (١٩٦٨) الذي شكل مع حزب (المابام) التجمع العمالي (المعراخ) الذي عاد بعدها ليعمل اسم حزب العمل[٥].

ثانيا:- الأحزاب اليسارية والشيوعية تدعو هذه الأحزاب الى تطبيق الأفكار الاشتراكية، وتخليص البرولتياريا اليهودية من الرأسمالين اليهود، وتنادي باعطاء الفلسطينين حقوقهم ورفض ضم المناطق المحتلة عام (١٩٦٧) الى إسرائيل ورفض الاقرار بحق إسرائيل بوصفها دولة يهودية وتأييد اتفاقيات السلام مع الفلسطينين والأردن وقيام دولة فلسطين الى جانب إسرائيل وتشمل الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) والقائمة الشيوعية الجديدة(راكاح) واليسار الحديد (حركة ميرتس)[٦].

ثالثا:- الأحزاب اليمينية:- هي الأحزاب القومية اليمنية المتطرفة تطالب بالرأسمالية وتفادي الاشتراكية وتطالب بتعميق الصلة مع يهود العالم وتتسم مواقفها بالتشدد في الصراع العربي- الإسرائيلي وترفض الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وتضم (الصهاينة العمومين والتقدمين وحيروت) وتتألف من حزب الاحرار الذي انشق عن حزب الاحرار المستقلين وتحالف حزب حيروت مع الإحرار عام ١٩٦٥ مشكلا حزب (غاحل) وعام ١٩٧٣ تشكلت كتلة (ليكود) من الأحزاب اليمنية (غاحل والمركز الحر والقائمة الرسمية وحركة العمل من اجل ارض إسرائيل)[٧]

رابعا:- الأحزاب الدينية

تمثل الأحزاب الدينية بشكل عام القوى الدينية الموجودة في المجتمع تحاول تقوية سلطة الدين على الدولة وتتمتع بنفوذ سياسي واضح لسيطرتها على وزارة الشؤون الدينية ودار الحاخامة والكيبوتز الديني ووسائل الاعلام، وقدرتها على ممارسة

---

[٥] (احمد خليفة، الأحزاب السياسية)، بحث في كتاب دليل إسرائيل العام تحرير صبري جرجيس، الطبعة الأولى، بيروت،١٩٩٦،ص٣٥.

[٦] ابتسام حاتم علوان، النظام السياسي والقوى الفاعلة في صنع السياسة العامة في إسرائيل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٩)، ٢٠١١،ص٦٠.

[٧] ابتسام حاتم علوان، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

الضغط والاكراه على القوى السياسية الأخرى ومشاركتها في الوزارات كلها فتتمتع هذه الأحزاب بنفوذ قوي في المجال الداخلي وهي من القوى المعارضة للسلام مع الحرب أعلنت صراحة معارضتها لاتفاقيات (كامب ديفير) وتطالب بناء الدولة على أسس دينية وتؤيد عمليات الاستيطان المكشف في الضفة الغربية وقطاع غزة وعارضت اتفاقيات (الوسلو) وقيام السلطة الحكم الذاتي في المناطق المحتلة وتشمل أحزاب (المزراحي واغوادات إسرائيل وعمال اغودات إسرائيل) وظهرت في المدة الأخيرة مجموعة من الأحزاب الدينية وعلى رأسها حزب (ساش) وتشكل من الحزبين الاولين الحزب الديني القومي المعروف باسم (المغوال) الذي يشمل كلا من (كاخ وحركة غوش امونيم)[٨].

وأنّ الأحزاب الدينية تعد من اهم الأحزاب في إسرائيل والأكثر تاثيرا في صنع القرار السياسي فالحزب القومي الديني (المغفوال) والغوش اموتيم وهي حركة دينية صهيونية قديمة خصصت تمويل أنشطتها الاستيطانية في جعل الدين جزءاً من القومية تأسست منذ عام ١٨٩٧ وحتى سنة ٢٠٠٦ وهي تمارس دور مهماً في الحياة السياسية وقوة ضاغطة على الدولة، وفاعلة في صنع القرار السياسي الإسرائيلي وتعمل الى تنفيذ مايسمونه باوامر وقوانين الله التي يعتقدون بانها تدعو الى بناء (ارض إسرائيل) من خلال نشر بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية.[٩]

المطلب الثاني: جماعات الضغط

جماعات الضغط وتسمى كذلك جماعات المصالح لها تاثير واضح في صنع القرار السياسي في إسرائيل واهم تلك الجماعات من ناحية التأثير هي (الحريديم) اليهود الاوثوذوكس المتطرفين غير الصهاينة وهذه المجموعة لها عاداتها وتقاليدها ومعتقداتها الدينية المتطرفة وهي لاتتمتع بالديمقراطية لان رؤساءها خاضعون للقيادات الدينية وتعد

---

[٨] نديم عيسى خلف، الأصولية اليهودية في الكيان الإسرائيلي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٥، ص١٧٥.

كذلك ينظر ابتسام حاتم علوان، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

[٩] كريم الجندي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

ثالث اكبر كتلة في الكنيست بعد (اليكود) و(العمل) وهم يتميزون بتغلغم في الحياة الاجتماعية المدارس والجامعات للتأثير وبث عقيدتهم فيها وكذلك في الحياة السياسية للتأني في صنع القرار السياسي واستطاع (الحريديم) تحديد سلسلة من القوانين والأنظمة الإدارية مثل قانون (إجازة السبت) لليهود ومنع تربيت الخنازير في إسرائيل ومعارضة حاخامات الحريريم الانسحاب من السويس التي احتلت القوات الإسرائيلية أطرافها في حرب اكتوبر١٩٧٣.

والحركة الثانية في الحركة الدينية القومية (الجوشى امونيم) والتي سبق وتكلمنا عنها في موضوع الأحزاب الدينية الإسرائيلية الفاعلة في الحياة السياسية.[١٠]

لذلك فإن جماعات الضغط بكل أنواعها واطيافها هي تؤثر في القرارات السياسية بدون ان تكون تحت مظلة حزبية وتعد من الجماعات المنظمة او غير المنظمة التي تربطها مصالح مشتركة تحاول حمايتها والدفاع عنها عند أي تعسف في المعاملة قد تمارسه الدولة ضدها، وتحصر ضغطها وتأثيرها داخل قاعدتها التمثيلية وعدم سعيها للوصول الى السلطة انما السعي للضغط على الجهاز التنفيذي او التشريعي لاحداث ردود فعل مباشرة تؤثر في تنفيذ اهداف السياسة العامة للدولة. ان عملية صنع القرار تمر بمستويات عدة ومراحل تتبع للقوة الضاغطة المجال للتأثير في القرارات، ويرتبط كل هذا بطبيعة المجتمع الإسرائيلي الذي يعد مجتمع مهاجرين يحاولون التكتل والاتحاد لتشكيل قوى ضاغطة على الأجهزة الرسمية ومعالجها اوضمان حقوقها.[١١]

من اهم جماعات الضغط الإسرائيليةهي:-[١٢]

- ❖ جماعات دينية:- تتمتع بدور مؤثر في الحكومة (الإسرائيلية) وسياستها والرأي العام وتتمثل بمجموعة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية كدار الحاخامية ووزارة الشؤون الدينية والأحزاب الدينية والكيبوتر الديني.

---

[١٠] المصدر نفسه، ص٦٠.

[١١] نديم عيسى خلف، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

[١٢] ابتسام حاتم علوان، مصدر سبق ذكره،ص٦٢.

- ❖ جماعات رأسمالية:- بدأ دورها في بداية المشروع الصهيوني اذا كان للمستثمرين اليهود دور بارز في التمويل وبعدها بدأت تظهر على الساحة طبقة رأسمالية جديدة تزايد نفوذها بعد حرب عام ١٩٦٧ بعد ان تحالفت مع المؤسسة العسكرية لانشاء صناعة عسكرية متطورة للسيطرة على المقومات الاقتصادية في المناطق المحتلة.
- ❖ الجماعات السياسية:- وهي ذات اهداف سياسية كحركة ارض إسرائيل وحركة إسرائيل لكبرى اللتان تدعوان الى التوسع الإسرائيلي في لبنان والوصول الى حل سلمي مع العرب.
- ❖ الجماعات الاجتماعية:- التي تدعو الى تحقيق غايات تؤثر في المجتمع الإسرائيلي (كالكيبوتر والموشاف) وهي مستوطنات جماعية وتعاونية تشرف عليها حركات استيطانية لربط الفرد اليهودي بالأرض واستيعاب المهاجرين وتنشأة الفرد المزارع المحارب واعداد جيل يؤمن بالصهيونية وتراجع دورها بعد التحول نحو المجتمع الصناعي في إسرائيل الا انها من الجماعات المؤثرة في السياسة الإسرائيلية وفي المناطق المحتلة وتعارض الانسحاب الإسرائيلي منها فضلا عن جماعات تركز على العلاقات مع العرب كالحركة السامية الداعية الى توحيد الساميين في دولة تضم الفلسطينين والاسرائلين وجماعة النظرة الجديدة الداعية لاعادة اللاجئين العرب وإقامة علاقات حسن الجوار مع الدول العربية[١٣].
- ❖ الجماعات الاكاديمية والثقافية وبعض الجماعات العاملة في المجال الإعلامي ممن يملكون مجالا واسعا للنقد والرقابة على السياسة الحكومية فضلا عن الجماعات الاكاديمية مثل جمعية العلوم السياسية الاسرائلية وجمعية السياسة الخارجية ومعهد القضايا الدولية[١٤].

---

[١٣] كريم الجندي، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

[١٤] ابتسام حاتم علوان، مصدر سبق ذكره،ص٦٣.

- الهستدورت: وتعني الاتحاد العام للعمال ويستخدم كوسيلة لدعم الأحزاب السياسية وممارسة النفوذ السياسي لتحقيق مطالبة تأسيس الهستدروت عام (١٩٢٠) في مدينة حيفا ليكون العمود الفقري للاستعمار الصهيوني لتنظيم العمال اليهود والدفاع عن مصالحهم وتوفير العمل لهم وتحويلهم الى عمال زراعيين فأنشأت عام ١٩٢١ المؤسسة الكبرى للاشغال العامة وبنك العمال وشركة النقل بين المدن عام ١٩٣٣ والشركة البصرية عام ١٩٣٦ والوكالة المركزية للثقافة لنشر اللغة العبرية[١٥].
- العلاقة الإسرائيلية مع الولايات المتحدة الامريكية وتأثيرها في عملية صنع القرار السياسي الإسرائيلي منذ عام ١٨٩٦ ثم بعد تأسيس (دولة إسرائيل) سنة ١٩٤٨ وعدت إسرائيل نفسها حامي الحضارة الغربية في الشرق ثم مبدأ بن جوريون (القائل ان إسرائيل يجب ان تحظى دائما بدعم دولة كبرى من مبادئ عقيدة الامن الاسرائلية وبدأ يظهر هذا الشكل مع أمريكا منذ عام ١٩٦٧ ونصر إسرائيل على العرب وكان هناك الكثير من الوقائع والاتفاقيات الرسمية سياسيا وعسكريا مما يثبت ذلك واهم تلك المساعدات استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن لاي مشروع قرار يدين إسرائيل إضافة الى التعاون الأمني والعسكري الدائم بين إسرائيل وامريكا مما يجعل هذه العلاقة مؤثر وفاعل في صنع القرار السياسي الاسرائيلي[١٦].

المبحث الثاني: تحولات المجتمع في إسرائيل

هناك اجتماع بين الباحثين والمراقبين في ان إسرائيل بصفتها مجتمع ونظام اختلفت كليا بعد عام ١٩٦٧ عما كانت عليه قبل ذلك وخصوصا القدرة العالية على قيادة المجتمع

---

[١٥] كريم محمد حمزة، الكيان الصهيوني التعددية وسياسة الضبط، الطبعة الأولى، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص١٣٩.

[١٦] كريم الجندي، مصدر سبق ذكره،ص٤٧.

واتخاذ القرارات الحاسمة وضمان الاستقرار. وكان هذا التحول في صفات النظام جزءا لايتجزأ من التغيرات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي في مجالات الحياة جميعها وان عجز النظام السياسي عن المحافظة على قوته وقدرته كان بسبب جموده وتزمت القيادة السياسية في احداث تحولات على المستوى المؤسسي. بدأت التحولات الجذرية في المجتمع الإسرائيلي مباشرة بعد حرب ١٩٦٧ ثم تعمقت وترسخت بعد حرب ١٩٧٣ فقد اثارت نتائج حرب ١٩٦٧ النقاش من جديد بشأن الغايات العليا للحركة الصهيونية وأساليب تحقيقها واصبح هذا النقاش دليلا على غياب الاجتماع على القضايا المصيرية واهمها القضايا الخارجية ولاسيما القضية الفلسطينية واهم هذه التحولات على الصعيدين الاقتصادي والايدولوجي.

التحول على الصعيد الاقتصادي

يلاحظ الهبوط المتدرج في قدرة الحكومة على تمويل نشاطاتها وتدخلها المباشر في السوق وتحكمها المطلق وهي الصفة التي ميزت الحكم المركزي سابقا كما يلاحظ ظهور قوى اقتصادية جديدة لاتخضع لارادة السلطة وقد بدأ هذا الهبوط بعد حرب تشرين الأول ١٩٧٣ اذ واجهت الحكومة الإسرائيلية عجزا في تمويل الخدمات العامة وتحملت خسائر الشركات والمصالح الحكومية وفي تغطية مخصصات التنظيمات الاجتماعية الاقتصادية التي تتمتع بمكانه خاصة في المجتمع الإسرائيلي مثل الكيبونتات والموشافيم[١٧].

حدثت عدة تطورات مهمة في الاقتصاد الإسرائيلي ضاعفت عجز الحكومة عن تمويل تدخلها وعن مواصلة دفع ثمن المردود السياسي الذي نجم عن التحكم في هذا الاقتصاد الامر الذي دفع في اتجاه التفتيش عن أسواق خارجية من جهة ومن جهة أخرى تطورت أنماط الاستهلاك في إسرائيل واصبح من الصعب اغلاق السوق امام الاستيراد ومن هنا بدأ الانفتاح المتدرج الذي يعني تأثر السوق الإسرائيلية بأحوال الأسواق الخارجية

---

[١٧] عزيز حيدر، القرار السياسي بين ازمة النظام وتطرف المواقف، بحث منشور في مجلة الدراسات الفلسطينية (٩) العدد (٣٦)، ١٩٩٨،ص٣٠.

وعدم قدرة الحكومة على الاستمرار في ضبط أسعار العملة واضطرارها الى تخفيف القيود على سوق العملات الصعبة[١٨]. هذه التطورات لاتعني نهاية تدخل الحكومة وتأثيرها في العملية الاقتصادية وانما تحول نمط التدخل من الانتشار في جميع المجالات وجميع الفئات الى تدخل مركز اكثر على عدد صغير من المصالح حدث هذا التحول في التدخل بواسطة بيع اسهم الشركات الحكومية لعدد محدود من كبار المتمولين ولم تعرض على الجمهور الواسع اذا انخفض عدد أعضاء مجالس الإدارة الذين تعينهم الحكومة في ١٨٨ شركة من ١٢٢٢ عضوا عام ١٩٧٩ الى ٩٣٧ عضوا سنة ١٩٩٠ لكن مع انخفاض هذا العدد تعززت الميول الى تخصيص هذه الوظائف كمكافآت في مقابل دعم سياسي في مراكز (مؤتمرات) الأحزاب ففي الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ على سبيل المثال تم تعيين اكثر من ٥٠٠ عضو مجلس إدارة كان بينهم (٣٠٠) عضو ينتمون الى احد مراكز الأحزاب السياسية[١٩].

ومن هذا تستنتج أنّ هناك قوى اقتصادية تستطيع ممارسة الضغوط على السلطة لحثها على اتخاذ قرارات سياسية في اتجاهات معينة وان هيمنة هذه السلطة على النشاط الاقتصادي لم تعد مطلقة وان هناك تدخلا بين المصالح الاقتصادية والقرار السياسي[٢٠].

المطلب الثاني: التحولات على الصعيد الايدولوجي

يرى معظم الباحثين في إسرائيل ان ضعف الأساس الايدولوجي في توجه السلوك الجماعي والفردي من اهم أسباب ازمة النظام السياسي في إسرائيل ذلك بأن الصهيونية فقدت من حيويتها واهميتها في معالجة القضايا الساخنة التي يواجهها المجتمع خارجا وداخليا فالتوليفات التي قامت عليها الصهيونية بين متناقضات كثيرة(الخصوصية القومية العالمية، التقليد، التحديث، الدين، العلمانية) لم تستطع ان تعتمد بعد تحقيق النجاحات في العقدين الاولين من قيام الدولة والانغماس في الروتين وتحول الحركات

---

[١٨] المصدر نفسه، ص٣١.

[١٩] ينظر تقرير مراقبة الدولة(إسرائيل) رقم ٤١ لسنة ١٩٩١،ص٥٩٥.

[٢٠] عزيز حيدر، مصدر سبق ذكره،ص٨.

الايدولوجية الى أحزاب تتنافس في شأن مراكز القوة والموارد فالفكر الصهيوني الذي لم يتم تجديده بعد قيام (الدولة) لم يستطع ان يحافظ على التوليفات الأولية لسببين:-
الأول:- عدم تحقيق الاندماج بين اليهود من اصل (اشكنازي) واليهود الشرقيين، ثانيا:- عدم تحقيق المدينة الشاملة بسبب فرض القيود على المواطنين العرب فضلا ان العمل السياسي في إسرائيل انغمس في الروتين وادى الى تدهور المؤسسات التي جسدته. مثل الكيبونس والموشاف وحركات التشبيه في سلم الاهميات القومية فقد أدت حرب ١٩٦٧ الى إيجاد ازمة ايدولوجية وهي دمج فكرة التحرير القومي العلماني في فكرة الخلاص الديني وحرب ١٩٧٣ تسببت في اضعاف العنصر العلماني في الصهيونية ونتج عن ذلك حركة (غوش ايمونيم) التي دمجت الصهيونية في فكرة الخلاص الشامل مما تسبب بعد ذلك بانقسام ديني علماني وانقسامات أخرى في المجتمع الإسرائيلي واخذ هذا الخصام والتناقض يتغلغل في جهاز (الدولة) واوجد مأزق الخيار بين دولة يهودية ودولة ديمقراطية مما أدى هذا العمود الايدولوجي الى عدم الحسم في القضية السياسية الرئيسة الى تواجه إسرائيل ولها الأثر في صنع القرار السياسي الاسرائيلي[٢١]

المبحث الثالث: دور المؤسسات في عملية صنع القرار السياسي في (إسرائيل)

المؤسسة المدنية والمؤسسة العسكرية

المطلب الأول: المؤسسة المدنية

من الخصائص المعروفة عن المجتمع الإسرائيلي غياب التقاليد الليبرالية ومؤسسات المجتمع المدني المستقل حتى سنة ١٩٦٧، لذلك كان صعبا على المواطنين التأثير في القرار السياسي اما بعد ذلك فقد ظهرت محاولات واصوات تنادي باجراء إصلاحات في النظام السياسي وتفعيل المجتمع وزيادة تأثيره في صنع القرار وخصوصا من الفئات

[٢١] عزيز حيدر، مصدر سبق ذكره،ص٨. كذلك ينظر محسن صالح، مصدر سبق ذكره،ص١٣.

المثقفة على سبيل المثال تنظمت في نهاية الستينات من القرن الماضي مجموعة سياسية معارضة في حزب (مباي) تدعي (من هيسود) معناها (من الاساس) تكونت من مفكرين واكاديميين طالبوا بارساء دعائم ديمقراطية ليبرالية وبوضع دستور وفصل الدين عن الدولة[٢٢]. تعزز هذا الاتجاه في المجتمع الإسرائيلي وتكرس في السبعينات اذ انتشرت ظاهرة انشاء المؤسسات المدنية غير الغربية ومنذ تسلم الليكود) الحكم سنة ١٩٧٧ اتسع نطاق نشاط هذه الجماعات وزاد عددها واخذت على عائقها ممارسة الضغوط لترسيخ الأسس الليبرالية وخصوصا من خلال نشاطها لدعم وتعزيز مكانة محكمة العدل العليا كوسيلة واداة لتعزيز حقوق المواطن والاقليات ومراقبة عمل السلطات التنفيذية[٢٣].

استفادة المؤسسات المدنية من تطورات الواقع السياسي الدولي والشرق الأوسط من أواخر الثمانينات وكذلك من الانتفاضة الفلسطينية اذ عددها دعما لتوجهاتها وأهدافها ولاسيما انها أحدثت تحولا في وضع إسرائيل الاستراتيجي الامر الذي يحدث تحولات في سياسة الدولة التقليدية وفي نظامها وعلاقتها بمواطنيها[٢٤]. تطور القطاع المدني في إسرائيل في التسعينات من القرن المنصرف والتي تسمى داخل إسرائيل (ظاهرة فقدان السذاجة) على خلفية ضعف الثقة بالسلطة والهبوط الكبير لقوة الأحزاب والتراجع في سياسة الرفاه في مقابل تصاعد الخصخصة اذا أصبحت في نهاية التسعينات يتم تسهيل اكثر من (١٥٠٠) جمعية مدنية جديدة سنويا في إسرائيل تعالج شتى المجالات الاجتماعية وان المؤسسات المدنية أصبحت قطاعا موثرا في تحديد مسيرة المجتمع والحكام ولاسيما في مجال سن القوانين الأساسية ذات الأثر في العد من تدخل السلطة في شؤون المواطنين وتحصيل حقوقهم ويعني هذا ان السلطة السياسية لم تعد مطلقة الحرية في انقاذ القرار

---

[٢٢] مجلة الدراسات الفلسطينية htbp://www.palestine.studies.orslar/ndf

[٢٣] عزيز حيدر، مصدر سبق ذكره، ص١١.

[٢٤] ينظر:– يوفال نيمال، الثورة التكنولوجية، بحث في كتاب المخابرات الإسرائيلية، ترجمة: مؤدي حمدي، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٨٥،ص١٠٥.

السياسي وانما هناك قوة اجتماعية ذات وزن يمكن ان تمارس ضغط بالشبه الى عملية صنع القرار السياسي فيها[٢٥].

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية

بعد ان تكلمنا عن المؤسسة الدينية في مجال تطرقنا لجماعات الضغط ووضحنا مدى تاثيرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي بعد ذلك المؤسسة المدنية وبينا كيف تدرج تاثيرها في صنع القرار السياسي في إسرائيل الان نتكلم عن المؤسسة العسكرية التي تعد من اهم المؤسسات المسيطرة والمؤثرة في أوجه النشاطات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي ولها تاثير واضح في صنع القرار السياسي. ان المؤسسة العسكرية هي مجموعة الأجهزة المسؤولة عن حماية وجود (دولة إسرائيل) وسلامة سيادتها ومواطنيها واحباط اية عمليات قد تهدد امن إسرائيل القومي. وتسعى إسرائيل الى تطوير القوة العسكرية لتواكب تلك التطورات حول التهديدات الممكنة من خلال جعل جيشها جيشا صغيرا وذكيا مستندا الى أربعة عوامل رئيسة:-

١- المتغيرات العربية والإقليمية والدولية.

٢- حساسية المجتمع الإسرائيلي اتجاه الخسارات البشرية التي يقدمها في الحروب.

٣- التطوير المتسارع في أنظمة الأسلحة بمختلف أنواعها بحيث يصبح قسم كبير من هذه الأنظمة ذكيا وغزير النيران وطويل المدى.

٤- قدرة إسرائيل الصناعية والعلمية والتقنية.

تؤدي المؤسسة العسكرية دورا فاعلا في المجال الأمني وبناء القوة العسكرية واعدادها للحرب والمحافظة على درجة استعدادها للقيام بالمهام التي توكل اليها من قبل السلطات السياسية إضافة الى تاثيرها البارز في المجالين الاجتماعي والاقتصادي[٢٦].

---

[٢٥] عزيز حيدر، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

[٢٦] خالد ايمن العقاد، دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي(الحرب على قطاع غزة ٢٠٠٤) جامعة الازهر- غزة، ٢٠١٧،ص٢٠، نموذجا.

من المعروف ان المؤسسة العسكرية والإسرائيلية تمتد داخل المجتمع والنظام الإسرائيلي كاخطبوط لها أدوار في مجال الامن والاقتصاد والتعليم والاعلام والاستيطان والحكم كما تتمتع المؤسسة العسكرية بالانضباط المؤسساتي وبامتلاكها الحصري للمعلومات التي تعد أساس كل قرار سياسي وتمتلك طاقما مهنيا ذا خبرة على القيادة السياسية في اسرائيل[٢٧]. وزارة الدفاع الإسرائيلية هي احدى الوزارات الرئيسة في الحكومة الإسرائيلية مسؤوليتها الدفاع عن إسرائيل من أي تهديد عسكري داخلي او خارجي ويرأسها سياسيا وزير الدفاع الذي يعد حلقة الوصل بين الحكومة والمؤسسة العسكرية يقع مقرها في (تل ابيب) تأسست بعد الانسحاب البريطاني وتشكيل الحكومة الإسرائيلية يعد وزير الدفاع ممثلا للحكومة لدى الجيش والمسؤول الأول عن سياسة الجيش امام الحكومة والكنيست وعن القضايا الفنية والعسكرية وتأمين طلبات الجيش خاصة زيادة الميزانية السنوية وتوفير الدعم السياسي للجيش وغيرها[٢٨]. ان طبيعة إسرائيل وما يحيط بها من أوضاع امنه واحتلالها لارض فلسطين اعطى للمؤسسة العسكرية الدور الفاعل في خدمة المجتمع وتزايد هذا الدور باستمرار فإسرائيل ولدت بالحرب والدبلوماسية وهي تعيش في حالة دائمة من عدم الامن والاستقرار منذ قيامها مما أدى الى وجود ارتباط وثيق بين الجيش والسياسة خاصة مع ماتتمتع به شخصيات القادة العسكريين من حنكة ودهاء فاصبح ينظر اليهم على انهم ممثلو المصلحة القومية العليا واسهمت مركزية قضية الامن والحاجة الدائمة للتعبئة الشاملة لجميع موارد الدولة لمواجهة الحروب أوقات الطوارئ ان تضع المؤسسة العسكرية في موضع مهم في عملية صنع القرار السياسي. فضلا عن التداخل بين العسكريين والمجتمع من خلال نظام الاحتياط والتجنيد الاجباري ونظام التسريح المبكر من الخدمة العسكرية الذي ساعد

---

[٢٧] نصر الدين خلف، دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي (السلطة الفلسطينية ولبنان)نموذجا ٢٠٠٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر- غزة، ٢٠١٢،ص٧١.

[٢٨] خالد ايمن العقاد، مصدر سبق ذكره، ص٦٨.

على انتحال العسكريين للحياة السياسية والمشاركة فيها. وان معظم التحليلات لعملية ممارسة السلطة في إسرائيل تشير الى ان المؤسسة العسكرية ذات تاثير بارز في عملية صنع القرار السياسي في اسرائيل[٢٩].

إنّ عامل الامن في إسرائيل يبقى هو المسيطر على القرارات السياسية والعسكرية على الدوام فالاهمية الامنية تأتي في المقام الأول والأخير قبل اتخاذ أي قرار حتى ان بعض القرارات السياسية والاقتصادية تكون مخلفة بالجانب الأمني مثال على ذلك ان المخابرات العسكرية التي تمثل جزءاً مهماً من المؤسسة العسكرية تلعب دورا محوريا في توجيه السياسة بشكل عام والتاثير في عملية صنع القرار السياسي وصناع القرار وتمرير وجهات تظرهم من خلال كم وقيمة المعلومات التي بحوزتهم والتي تبنى على أساسها السياسة في إسرائيل ويكون لها شأن مهم في التاثير في عملية صنع قرارات الامن القومي وعلى القرار السياسي الجاري في إسرائيل عبر مايسمى التقدير القومي فهنالك علاقة قوية بين قراءة الواقع وتفسيره وسياسة الامن القومي الذي يضع الرؤية المطلوبة للسياسات الإسرائيلية بناءً على معلومات تقدمها شعبة امان في اسرائيل[٣٠].

الخاتمة

توضح دراسة القوى الفاعلة في صنع القرار السياسي الإسرائيلي مدى التناقضات وتشابك وعدم الوضوح وتداخل قنوات صنع القرار السياسي في إسرائيل وتعد القوى الفاعلة في صنع القرار السياسي اضعف الإدارة الحاكمة في إسرائيل على مدى تأريخها وجعلها تعيش حالة شبه دائمة من عدم الاستقرار لذا على الإدارة الإسرائيلية ان تعمل على خلق توازن بين القوى الفاعلة بحيث لاتنفرد قوة واحدة باتخاذ القرار السياسي والعمل على أن تكون نتيجة التفاعل بين القوى الفاعلة ترتبط بمعايير مهمة في عملية صنع سياسة عامة في إسرائيل كمدى وضوح الأهداف ودرجة الدقة في مقياس الاحتمالات المترتبة على الاخذ بقرار معين من بين الخيارات البديلة ومدى قدرة في

---

[٢٩] ابتسام حاتم علوان، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[٣٠] خالد امين العقاد، مصدر سبق ذكره،ص٧٧.

خدمة الهدف النهائي الذي تنشده السياسة فيما ينتج عن عملية صنع سياسة عامة ناجحه فوضع هذه المعايير وتطبيقها على اهداف القوى الفاعلة وتاثيرها ينتج قرار سياسي صائب يحقق الأهداف المرسومة من قبل الدولة.

الخلاصة

تعد عملية صنع القرار السياسي محل اهتمام علمي في الدراسات السياسية بمجالاتها المختلفة وفروعها المتباينة ولم يعد تحليل عملية صنع القرار السياسي قاصرا على القرارات الداخلية في الدولة بل امتد الى القرارات التي تتخذها في السياسة الخارجية وكذلك اضحى التميز بين مايسمى قرارا داخليا ومايسمى بقرارا خارجيا امرا هاما. كما ان دراسة عملية صنع القرار السياسي تعد مدخلا مهما في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة ودرجة تطور هذه الأنظمة والقوى المؤثرة في عملية صنع القرار السياسية في تلك الدول فالقرارات كما يعرفها (ديفيد ايستون) هي بمثابة مخرجات النظام السياسي أيا كان شكلة والتي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع سواء كانت هذه القيم داخلية او خارجية كما يعرف عملية صنع القرار بانها عملية الاختيار الواعي بين بدائل متاحة وعديدة لايخلوا أي منها من عنصر الشك ومن ثم فان أساس عملية صنع القرار هي الخيار بين البدائل المتاحة.

Abstract

Political decision-making is not a matter of political interest in political studies in its various fields and branches. The analysis of the political decision-making process is no longer confined to the internal decisions of the state, but rather extends to the foreign policy decisions and the distinction between the so-called internal decision and the so-called external decision. The study of political decision-making is an important input in understanding the nature of political systems in all countries of the world and the analysis of the decision-making process.

The political decisions in these countries, as defined by Difid Easton, are the outputs of the political system ،whatever the problem, through which the authoritarian distribution of values in society, whether these values are internal or external. The decision-making process is the conscious choice between many alternatives. Of which the element of doubt is therefore the basis of the decision-making process is the choice between the alternatives available.